المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 22-02-2007
الصفحـات : 10
العـــدد : 16010
المسلسل : 73

عقب إعلان خادم الحرمين لاستراتيجية مكافحة الفساد

مختصون : قرار تاريخي سيدخلنا في دولة المؤسسات والقانون

مازن بليلة:

الاستراتيجية تأكيد لمقولة خادم الحرمين: (ماذا نحن بدون المواطنين)

محمد آل زلفة:

أتمنى أن يكون القائمون على تنفيذ الإستراتيجية عند حسن ظن ولاة الأمر والمواطنين

راشد الراجح:

الاستراتيجية ستساهم في توجيه المال العام نحو مشاريع التنمية التطوير

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 22-02-2007 العـــدد : 16010
الصفحـات : 10 المسلسل : 73

فهاد الحمد :

الاستراتيجية التي أقرها مجلس الوزراء تختلف عن نظام مكافحة الاعتداء على المال العام

تحقيق: نعيم تميم الحكيم

يستكمل مجلس الشورى خلال الفترة القادمة مناقشة مشروع نظام مكافحة الاعتداء على المال العام وسوء استعمال السلطه بعدما تمت مناقشته الأسبوع الفائت لوضع ابرز لوائح العقوبات والقوانين تمهيدا لرفعه لمجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب ويأتي هذا النظام استكمالا للإستراتيجية الوطنية التي أقرها خادم الحرمين الشريفين قبل أيام لحماية النزاهة ومكافحة الفساد والموافقة على إنشاء هيئة لمكافحة الفساد لمتابعة هذه الاستراتيجية والتي سبق مناقشتها داخل أروقة مجلس الشورى عام 1425 هـ وأثارتها صحيفة (المدينة) عبر ملحق (الرسالة) .

(المدينة) استطلعت أراء أعضاء مجلس الشورى والمختصين والإعلاميين حول إقرار هذه الاستراتيجية حيث أكدوا على أهمية هذا الخطوة والتي تأتي تماشيا مع سياسة خادم الحرمين الشريفين في مكافحة الفساد المالي والإداري والبيروقراطية بما يضمن الحفاظ على مكتسبات الوطن والتي تعود على الوطن والمواطن بالخير العميم، مؤكدين أن هذه الاسترتيجية ستساهم في رفع كفاءة العمل في كل المؤسسات والقطاعات الحكومية وطالبوا بأن تشمل العقوبات كل مواطن مهما كل منصبه حتى يتحقق الهدف المنشود من وضع هذه الاستراتيجية والنظام، مشددين على أن وجود هذه القوانين ستساهم في إكساب المملكة مصداقية وثقة أكبر على الصعيد الاقتصادي العالمي، ويضع السعودية في مصاف الدول المتقدمة، فإلى تفاصيل الاستطلاع:

الدكتور فهاد الحمد رئيس لجنة الأنظمة والإدارة والعرائض في مجلس الشورى علق قائلا : سبق وتم مناقشة وجود إستراتيجية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في مجلس الشورى عام ١٤٢٥ هـ والذي اقر من خادم الحرمين الشريفين، ونحن نافشنا في الأسبوع الفائت نظام مكافحة الاعتداء على المال العام وسوء استعمال السلطة، وقد استفاد هذا الموضوع من الإستراتيجية في تسعة مواد وقد صار خلط بين الموضوعين فالإستراتيجية التي أقرها رئاسة مجلس الوزراء تختلف عن النظام ولكنهم يعتبران مكملان لبعضهما وقد استفاد النظام من الإستراتيجية كما أسلفت سابقا، والهدف من وضع نظام عام لمكافحة الاعتداء على المال العام هو عدم فعالية الأنظمة الموجود بشكل كاف فالمشروعان مكملان لبعضهما ولكنهما مختلفان، وأضاف الحمد قائلا فنظام الاعتداء على المال العام يقر أحكاما ويحدد عقوبات وهو أقوى من الإستراتيجية والتي تعتبر أداة من أدوات الإدارة التنفيذية، موضحا أنه سيتم الانتهاء من مناقشة النظام في مجلس الشورى في غضون الأسابيع القادمة استعدادا لرفعه لمجلس الوزراء لاعتماده، مشددا على انه في حال اعتماد النظام فإنه إنجاز كبير.

وأشاد الدكتور الحمد بصدور الإستراتيجية مؤكدا على أن اتخاذ القرار كان في محله ووقته الذهبي، مبينا أن خادم الحرمين الشريفين لديه اهتمام شخصي وخاص بمكافحة الفساد وحماية المال العام ومتابعة وجود إستراتيجية تضمن التأكيد على تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها الإستراتيجية وهذه كلها تصب في مصلحة الوطن، وقال الحماد: لقد عرف عن خادم الحرمين الشريفين حرصه على مكافحة الفساد وحماية المال العام ووضح ذلك منذ أقر إستراتيجيته لمكافحة الفساد والبيرقراطية وهذا القرار التاريخي من مأثر الملك عبدالله بن عبدالعزيز في هذا العهد الميمون .

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 22-02-2007 العـــدد : 16010
الصفحـات : 10 المسلسل : 73

بداية يؤكد الدكتور مازن بليله عضو مجلس الشورى أن هذه الإستراتيجية التي أقرها مجلس الوزراء تعزز التوجهات الإصلاحية لخادم الحرمين الشريفين، وتؤكد مقولته لخدمة المواطنين (ماذا نحن بدون المواطنين) وفي كل المجتمعات هناك أنظمة تحكم التعاملات في مؤسسات الدولة وتحمي المال العام وتعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي، لذلك كان لابد من وجود أنظمة وتشريعات تحكم هذا الجانب لدينا، وتسد كل الثغرات، وقد أحسن مجلس الشورى بمناقشة نظام حماية المال العام وإستراتيجية مكافحة الفساد، وكان هناك تباين في وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء حول هذا الموضوع، ولكن الأمر حسم باتخاذ هذه الاستراتيجية والتي سيعقبها نظام حماية المال العام.

وأضاف بليلة قائلا نأمل أن تكون هذه الهيئة الجديدة مساندة لما ذهب إلية مجلس الشورى للتأكيد على مبدأ المحاسبة، مشيرا إلى أن إحصائيات الأمم المتحدة أظهرت أن المملكة تقع في ألمرتبه السبعون في سلم الشفافية والإفصاح، راجيا أن تكون هذه الاستراتيجية سبيل لتحسين مرتبة المملكة وفق المعايير العالمية لتحظى بالمراتب الأولى وبالتالي الحفاظ على مدخرات الوطن ومكتسباته.

إشاعة النزاهة

ورأى الدكتور محمد آل زلفه عضو مجلس الشورى أن اعتماد هذه الاستراتيجية أمر مهم وملح جدا، وقال: نشكر خادم الحرمين الشريفين على موافقته الكريمة على الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ورغبته في إنشاء مجلس وطني للإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية الذي من خلاله تتحقق حماية المال العام والحفاظ على مكتسبات الوطن ومكافحة الفساد بكل أشكاله، مبينا أن هذا المشروع أحد ثمار مجلس الشورى والذي فتح هذا الملف بناء على رغبة ولاة الأمر في تحقيق العدالة في المجتمع وإشاعة النزاهة، مؤكدا على أننا سنرى نتائج اتخاذ هذه الإستراتيجية في الأيام القادمة، وستنعكس على الأداء في كل قطاعات ومؤسسات الدولة وعلى تصرف كل المسؤولين مهما كانت مراتبهم ووظائفهم وهو أمر إيجابي ، وأضاف آل زلفه قائلا: أتمنى أن يكون القائمين على تنفيذ هذه الاستراتيجية عند حسن ظن ولاة الأمر والمواطنين، وأن يتحلوا بالنزاهة ويكونوا أداة فاعله، لأنها أمانه حث عليها الإسلام وضمانة من الضمانات التي تحفظ للمجتمع حقوقه، مضيفا أن هناك مشروعا آخر سيأتي رافدا لهذا القرار وهو نظام مكافحة الاعتداء على المال العام وسوء استعمال السلطة والذي يناقش حاليا في مجلس الشورى وسيرفع لمجلس الوزراء في حالة الانتهاء من مناقشته، مؤكدا على أن إقرار هذه الإستراتيجية وما سيعقبها من وجود هيئة وطنية ونظام للنزاهة من المنجزات الحضارية والتاريخية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي يحرص على المصلحة العامة وعدم استخدام المال في غير المصلحة الوطنية .

قرار حكيم

وبين معالي الدكتور راشد الراجح نائب رئيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني أن الموافقة على استراتيجيه وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد قرار حكيم وفي محله، وقال الراجح لاشك أن اتخاذ هذا القرار سيسهم في حماية المجتمع من الفساد، موضحا أن النزاهة عنصر أساسي في إصلاح المجتمع وهو خطوة مباركة ستساهم في توجيه المال العام نحو مشاريع التنمية التطوير والتي ستعود بالخير العميم على الوطن والمواطن، وأضاف الدكتور راشد قائلا: إقرار هذه الاستراتيجية تأتي امتداد لمنظومة الأعمال الخيرة التي ترعاها حكومة خادم الحرمين الشريفين والتي تسعد منهجها من مصادر التشريع الإسلامي وتحاول تعزيز قيم الإسلام في مجتمعنا عبر إقرار الأنظمة التي تحمي البلاد من الفساد وتساهم في التنمية والتطوير .

خطاب سعودي جديد

وأكد الدكتور زهير الحارثي الكاتب والمحلل السياسي وعضو هيئة حقوق الإنسان أن استراتيجية مكافحة الفساد والتي أقرها مجلس الوزراء بالإضافة لمنافسة مجلس الشورى لنظام مكافحة الاعتداء على المال العام وسوء استعمال السلطة بالإضافة أيضا لإنشاء هيئة وطنية لمتابعة مكافحة الفساد كلها تشكل منظومة متصلة كسلسلة تكرس مفهوم عدم الاعتداء على المال العام وسوء استعمال السلطة وهذا يعني أمرين أولهما الاعتراف بالمشكلة يعتبر نصف العلاج وهذا إقرار بأن لدينا مشكلة يجب علاجها وهذا يتماشى

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 22-02-2007 العـــدد : 16010
الصفحـات : 10 المسلسل : 73

تماما مع مبدأ الشفافية التي أقرها خادم الحرمين الشريفين أما الأمر الثاني فهو تكريس لمبادئ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه وأضاف الحارثي قائلا : وهذا يعتبر في حد ذاته علامة فارقه في الخطاب السعودي الجديد الذي يؤكد أنه لا أحد فوق القانون وأن خادم الحرمين الشريفين جاد في تحقيق العدالة وتكريس الإصلاح ودولة القانون والمؤسسات حتى نرقي لمصاف الدول المتقدمة ومضى قائلا كل ما نرجوه وجود آليات فاعله لتحقيق الأهداف التي من أجلها وضعت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد .

خطوة رائدة

وقال محمد صادق دياب الإعلامي والكاتب المعروف إن الموافقة على هذه الاستراتيجيه خطوة رائدة وكبيره في الإصلاح الإداري والمالي تعمق من الشفافية والنزاهة ، واعتقد أن هذه الاستراتيجيه ستحظى بقدر كبير من القبول والاتفاق حولها من كل القطاعات،وأضاف قائلا : هذا القرار يشكل إضافة هامة لقائمة الإصلاحات الإدارية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن ، وليس إقرار هذه الاستراتيجية سوى جزئية من منظومة إصلاحات كبرى تعيشها المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ، وتمنى أن يتعاون الجميع في هذا القرار لإنجاح هذه الإستراتيجية لأن مكاسب نجاح هذه الإستراتيجية ستعود على الجميع والوطن بالفائدة، مؤكدا أن اتخاذ هذا القرار في هذا الوقت سيعزز من كفاءة عمل جميع المؤسسات والقطاعات الحكومية وسيرفع من كفاءتها وسيحفظ المال العام ويوجهه في وجهته الصحيحة بما يخدم الوطن الغالي على الجميع .

إستراتيجية إصلاحية

أما الكاتبة والإعلامية أميمه الخميس فقالت هذا الخبر أثلج صدرونا كسعوديين وهو جزء وحلقة من سلسلة مستمرة من الهبات والهدايا التي يعطيها خادم الحرمين الشريفين الملك العادل لشعبه والتي تمثلت بعدد من القرارات الإصلاحية، والشئ المهم في إقرار استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد كونها هيئة مستقله تماما عن جميع المؤسسات الحكومية وهذا يعطيها مزيدا من المرونة وقدرة على التحرك والعمل بشكل فعال لتحقيق الهدف المنشود فيها، وأضافت قائلة : أما الأمر الثاني فهناك أشكال عديدة من الفساد غير الاعتداء على المال العام مثل الإهمال بالمال أو عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب والعمل بأنظمة مستهلكة تساهم في تبديد المال العام فهذه أمور يجب أن تشملها الاستراتيجية لأنها تعتبر جزءاً من الحفاظ على النزاهة والمال العام، ومضت الخميس قائلة هذه الاستراتيجية تعتبر أحد الملامح الرائعة لعهد هذا الملك والتي تسجل في التاريخ بأحرف من ذهب وتمنت أن تكون الهيئة المشرفة على تنفيذ الاستراتيجية مرتبطة بخادم الحرمين الشريفين حتى تكون بعيدة تماما عن البيروقراطية وأن تكون لها استقلالية بشكلها القانوني بعيدا عن التدخلات والإجراءات وأن تكون بصلة مع جميع الهيئات والمؤسسات مشددة على دور الإعلام في دعم هذه الهيئة والإستراتيجية حتى تؤتي أكلها وتحقق الهدف التي أنشئت من أجله .

خطط تنموية

وتقدم الإعلامي والكاتب حسين شبكشي بالشكر والثناء لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله على إقرار هذه الإستراتيجية وقال: تعتبر هذه الإستراتيجية مطلبا أساسيا لاتستقيم بدونه أي خطط أو مشاريع تنموية في البلد، مبينا أن تفعيل هذا الاستراتيجية لا ترتبط فقط بالمرحلة الحالية التي تعيشها المملكة العربية السعودية من طفرة مالية على جميع المستويات ، مشيرا إلى أن وجود هذه الاستراتيجية بعد إقرارها من مجلس الوزراء سيكسب المملكة مصداقية وثقة أكبر على الصعيد الاقتصادي العالمي ويضع السعودية في مصاف الدول المتقدمة، وتمنى شبكشي أن يحصل التطبيق على أي مخالف مهما كان، ولا يكون في الإستراتيجية مكانا للمجاملة ومتابعة للحالات المرصودة حتى تتحقق الفعالية المرجوة من إقرار النزاهة والحفاظ على المال العام ومكافحة الفساد .

المصـــــدر :	المدينة المنورة		
التـــاريخ :	22-02-2007	العـــدد :	16010
الصفحـات :	10	المسلسل :	73

حسين شبكشي:

أتمنى أن يحصل التطبيق على أي مخالف مهما كان ولا مجال للمجاملة

محمد دياب:

علينا التعاون جميعا لإنجاح هذه الاستراتيجية ففائدتها لنا وللوطن

عبدالله دحلان : أتمنى أن يفعل القرار وأن لا يكون مصيره كمصير نظام (من أين لك هذا ؟) الذي صدر قبل ٤٠ عاما

وقال الأستاذ عبدالله دحلان عضو مجلس الشورى: أنا أشيد بالتعاون الكبير بين مجلس الشورى ورئاسة مجلس الوزراء حيث سبق وأن صوّت مجلس الشورى في إطار وجود إستراتيجية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، كما صوّتنا في الأسبوع الفائت خلال جلستنا في مجلس الشورى حول نظام مكافحة الاعتداء على المال العام وسوء استعمال السلطة وفي هذا الأسبوع وافق مجلس الوزراء على الإستراتيجية، وهذا يدل على مدى التعاون والتناغم بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء كما يدل على مدى اهتمام ولي الأمر وحرصه على حماية المال العام ومكافحة الفساد وهو توجّه وطني يحظى باحترام كل أبناء الوطن، كما يحظى أيضا بتأييد من قبل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في العالم ، مشيرا إلى أن هذا القرار يتماشى مع مصداقية القيادة في رفع المعاناة عن المواطن. ومضى دحلان قائلا : أتمنى أن يفعل القرار وأن لا يكون مثل القرار الذي صدر قبل ٤٠ عاما (من أين لك هذا ؟) في عهد المغفور له الملك سعود، مبينا أن الظرف اختلف ونسبة الفساد الإداري والمالي أصبحت ظاهرة واضحة في الوسط الاجتماعي مما يحتم علينا السرعة في اتخاذ القرارات اللازمة لإنشاء الهيئة ووضع الميزانية الملائمة لها وتفعيل قراراتها بأسرع وقت ، وأضاف دحلان قائلا: ومن ضمن هذه الإستراتيجية مسألة الوزراء ووكلاء الوزراء والنواب عن ممتلكاتهم كما يطلب من كل مسئول كبير قبل تعيينه تقديم كشف عن ممتلكاته وهذا يتماشى مع العديد من النظم والقوانين الدولية، وقال: كلنا نعلم أنه في العديد من الدول المتقدمة بأنه لا يعيّن وزير ولا يوضع في مكان المسؤولية حتى يكون هناك إفصاح كامل عن ممتلكاته ويتم تسجيلها ومقارنتها بعد خروجه من المنصب، وأضاف أنا أجزم بأن هذه الإستراتيجية تعمل على حفظ المال العام وتوفير على ميزانية الدولة الملايين الضائعة وتعمل على توجيه المسئولين نحو الحرص على المال العام وطالب دحلان بأن تقوم كل وزارة بإنشاء دائرة متخصصة لمتابعة الفساد لديها، لافتا إلى أن هذا المطلب ليس مطلبا صعب التنفيذ، وتمنى على الأجهزة القيادية بأن لا تتراجع في تنفيذ العقاب في حق من يستهين أو يضيع المال العام، مبينا أن الاعتداء على المال لا يعني السرقة فقط بل هو يشمل اتخذا قرارات خاطئة تؤدي إلى خسارة الدولة لأموال عديدة، مشددا على أن هذا القرار يحقق مصلحة عامة يحرص ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين على تحقيقها وهو قرار تاريخي يعلن من خلاله الملك عبدالله على بداية الحرب على الفساد والحفاظ على المال العام مطالبا المسؤولين بالدولة بالسير على نهج هذا القرار.

وطالب دحلان وسائل الإعلام بالقيام بدورها كاملا في كشف كل المتلاعبين بالمال العام وأن تكون العين البصيرة لخدمة الوطن والمواطن وحماية المال العام من الاعتداء، وقال: أنا فخور كوني أحد المساهمين في اللجنة والتي من خلالها انبثق الموضوع برئاسة الدكتور فهاد الحمد وعضوية الدكتور محمد البراك والشيخ عبدالمحسن العبيكان والشيخ محمد السعيدان والمحامي محمد قاروب والدكتور سعود الشمري والاستاذ حمدي الجهني والدكتور أسعد عبده والدكتور فلاح العتيبي والدكتور مازن بليله والدكتور سعود المطيري والتي ناقشت النظام على مدى عام كامل وكل ذلك حرصا على حماية المال العام حتى يذهب في الطريق الصحيح.